وبذلك، فان شامير يضع م.ت.ف. في مركز الحلبة الدولية والاسرائيلية» (**معاريف**، ٢٧/٧/١٩٨٩).

وهدّد «ثلاثي القيود» شارون ـ ليفي ـ موداعي بتصعيد الهجوم ضد شامير، من خلال حملة اعلامية بين اعضاء الليكود، من اجل شرح الضرر والخطأ الكامنين في لقاءات رئيس الحكومة مع شخصيات فلسطينية، الامر الذي دفع شامير الى تجنيد الوزير المقرّب اليه، ايهود اولمرت، للردّ على هذه الحملة. وبالفعل، شنّ هذا الاخير هجوماً شديداً ضد الوزراء الثلاثة، واتهمهم بمحاولة اسقاط شامير، وحذّر من ان «من يفعل ذلك سيجد نفسه فاقد الاهمية والنفوذ» (**يديعوت احرونوت**، ٢٨/٧/١٩٨٩). ولكن سرعان ما اتضحت أبعاد هذه الزوبعة الجديدة داخل الليكود، عندما أعلن الوزير ليفي انه وزميليه قرروا الانتظار الى حين قدوم الوفد الاميركي. وقال انه من المفترض ان يأتي الوفد ببعض المطالب، ويجب الانتظار للتأكد ممّا اذا كانت الردود التي سوف تعطى للوفد ستكون متطابقة تماماً مع قرارات مركز الليكود. امّا الوزير شارون، فيبدو ان احتجاجه اقتصر على حقيقة ان وزراء الحكومة لا يطلعون على تفاصيل محادثات شامير، خاصة في ما يتعلق بالاشخاص الذين يلتقيهم رئيس الحكومة، والمواضيع التي يبحث فيها في هذه اللقاءات، التي رأى انها «تضع العراقيل أمام معالجة العنف والارهاب» (**المصدر نفسه**).

كان حزب العمل، اذاً، ينتظر اشارة من الولايات المتحدة ليقرّر استمرار مشاركته في الحكومة، أو الانسحاب منها؛ وكان «صقور» الليكود بانتظار وصول الوفد الاميركي ليقرروا ابقاء شامير رئيساً للحكومة، أو اسقاطه. فماذا حصل عشية وصول الوفد الاميركي، برئاسة مساعد وزير الخارجية لشؤون الشرق الاوسط، جون كيلي، المكلّف باجراء اتصالات مع الاسرائيليين، والفلسطينيين، بشأن الانتخابات والمبادرة السياسية في المناطق المحتلة؟

فجر الجمعة، بتاريخ ٢٨/٧/١٩٨٩، قامت دورية اسرائيلية خاصة بخطف الشيخ عبدالكريم عبيد من قرية جبشيت في جنوب لبنان، زاعمة انه المسؤول عن عمليات «حزب الله» ضد الجيش الاسرائيلي، والمخطط لحوادث اختطاف عدد من الرهائن الاجانب. وعلى الفور، خطفت هذه العملية الاضواء، وتحوّل الاهتمام، محلياً واقليمياً ودولياً، عن متابعة الشؤون الفلسطينية، وقضايا المبادرة السياسية، والانتخابات في المناطق المحتلة، الى متابعة الشؤون اللبنانية، وقضايا الرهائن الأجانب والمخطوفين المحتجزين؛ وبالتالي، تركزت اهتمامات الوفد الاميركي، بمجرّد وصوله المنطقة، على العلاقات الاميركية ـ السورية ـ الايرانية، بدلاً من التركيز على العلاقات الاميركية ـ الاسرائيلية ـ الفلسطينية. وكان من الواضح ان هذه العملية، التي أعلن وزير الدفاع الاسرائيلي، رابين، ان الحكومة اعطت الضوء الاخضر لها منذ أكثر من شهرين، ولكن تنفيذها تأخر حتى يتوفّر الوقت المناسب، جاءت، بالفعل، لتخدم شامير، على الصعيدين، الخارجي والداخلي. فهي، من جهة، حوّلت الانظار عن الهمّ الفلسطيني، وساهمت في «تنفيس» الزخم السياسي المتراكم، محلياً واقليمياً ودولياً، باتجاه الحل السياسي ومبادرة شامير ـ رابين الانتخابية؛ وأثبتت، مرة أخرى، على الصعيد الداخلي، مدى نجاعة العمليات العسكرية في اعادة رصّ الصفوف، وتجاوز الازمات الحزبية، واسكات اصوات المعارضة، سواء أجاءت من داخل الليكود أم من خارجه (ايلان شاحوري، **هآرتس**، ٣٠/٧/١٩٨٩).

«تأديبة واجب»

الفترة الزمنية الجديدة التي كسبها شامير من خلال عملية خطف الشيخ عبيد، أزاحت عن كاهله، مؤقتاً على الاقل، ضغط الثلاثي شارون ـ ليفي ـ موداعي، وبالتالي أعطته الفرصة لتوجيه المماحكات الحزبية من داخل الليكود الى الخارج باتجاه حزب العمل. وشكّل الموضوع الاقتصادي المجال المناسب كي يشنّ شامير هجومه على وزير المالية وزعيم حزب العمل، بيرس. وتركزت الانتقادات، التي اطلقها شامير ومن ورائه كتلة الليكود في الكنيست، على الارتفاع الخطير في معدلات البطالة، خاصة في مدن الاعمار والتطوير، حيث يتمتع الليكود بنسبة كبيرة من المقترعين، وعلى الاسلوب الذي تتبعه وزارة المالية، بشكل عام، في معالجة الازمة الاقتصادية الخانقة في اسرائيل (**يديعوت احرونوت**، ٣/٨/١٩٨٩). ولم يتأخر الردّ من وزارة المالية،